

حدود التعذيب في الاسلام

(بين المبدأ والتطبيق)

في الاصطلاح :

التعذيب اشتقاق حديث تقابله ثلاثة اصطلاحات قديمة : العذاب والبسط والمثلة. وقد استعمل الأولان في العصور الاسلامية بمعنى واحد يشير الى ايلام الاسير او المتهم على سبيل الانتقام أو الحصول منه على الاعتراف بشيء ما. والبسط يتعدى بعبارة (عليه) وهو بهذا المعنى مستعمل في دارجة بغداد ولكن متعديا بنفسه فيقال : بسطه، بمعنى ضربه، والمبسوط هو المضروب، خلافا للمراد منه في اللهجات العربية الأخرى حيث يعني المبسوط المستريح والمسرور، وهو اشتقاق من الانبساط بمعنى الانشراح. اما المَثَلَة فهي تشويه الشخص حيا او ميتا..

يرد العذاب في القرآن عند وصف العقاب الاخروي الذي يتم بتعريض اهل النار لصنوف من العقوبات وصفت في القرآن والحديث . وما يعدده القرآن من هذه العقوبات ينطوي اصطلاحا تحت طائفة التعذيب ومنه : التحريق، الشئ بانضاج الجلود، التجويع والتعطيش، سقي الصديد وهو القبح وسقي المَهْل اي المعادن المذابة . ولم تتضمن هذه العقوبات شيئا ينفذ بالسلاح . وفي الحديث صنوف اخرى من التعذيب في الآخرة ترد على سبيل التغليظ والكثير منها مشكوك في نسبته، منها تسليط الافاعي على المخالفين لسعاً وتطويقاً للاجساد والرقاب، والقذف في وديان نارية غائرة يستغرق الوصول الى قعرها سبعين خريفاً، وصب الرصاص في الاذن .. ومن العقوبات الغريبة ما هدد به المسرفون في البناء حيث قيل من بنى بناء فوق ما يكفيه جاء يوم القيامة يحمله ؛ أي يحمل على رأسه قصره الذي بناه للتوسع والمباهاة ...

اغراض التعذيب وضحاياه :

استخدم التعذيب في العصور الاسلامية المختلفة لاغراض شتى سنقسمها لغرض الدراسة قسمين عريضين :

- 1 - تعذيب لاغراض سياسية
- 2 - تعذيب لاغراض اخرى

إن التعذيب لغرض سياسي هو الأسبق ظهوراً في الدولة. ويرتبط ذلك بظاهرة الصراع الطبقي الذي تتولى الدولة إدارته من خلال دورها الشرقي المباشر في سيرورة الانتاج الاجتماعي، أو من خلال دورها الأورثي في التعبير عن حاجات الطبقة السائدة في المجتمع. واحدى الوسائل الأساسية في ادارة الصراع الطبقي هو القمع بأشكاله المختلفة. ويتوجه القمع أساساً ضد الطبقات المنتجة مستهدفاً غرضين : ادامة الانتاج ومنع المنتجين من الوصول الى السلطة. وبوجه عام، تلجأ الى القمع السياسي الحكومات التي لا تملك قاعدة شعبية تكفيها لتثبيت حكمها. واعتماد وسائل التعذيب في هذه الحالة يخطط له كوسيلة معوضة عن عزنة الحكام بقصد توفير الرادع الذي يمنع المقت الشعبي من ان يتحول الى تحرك يهدد سلطة الحاكم . اول تطبيق لهذا النوع من التعذيب يرجع الى خلافة معاوية بن أبي سفيان. وكان معاوية يملك قاعدة شعبية متينة في الشام ساعدته على ان يشتهر بالحلم الماثور عنه ، لكن استقلاله بالسلطة بعد تنازل الحسن بن علي أثار في وجهه عدة إشكالات منها :

- موقف جمهور المسلمين الذين اعتادوا حكم الخلفاء المقيد بالشرع والذي تجاوزه معاوية بعد ان أقام سلطته الفردية المطلقة.
- موقف العرب الذين لم يتعودوا الخضوع لسلطة، لاسيما سلطة مستبدة.
- معارضة أهل العراق المتمسكين بالولاء لعلي بن أبي طالب واولاده.

والمواقف الثلاثة متكاملة متداخلة لان الرفض العراقي لمعاوية يرتبط من جهة بالتقاليد البدوية المناوئة للاستبداد ومن جهة اخرى بأسلوب الحكم الاسلامي المستند الى مبدأ سيادة الشريعة. ومن هنا كان أهل العراق مركز النشاط المعارض للحكم الأموي الجديد. ورغم أن معاوية اشترى ولاء العديد من الزعامات القبلية في هذا الاقليم الخطر فانه لم يستطع السيطرة على المعارضة التي تحركت احياناً خارج اطار القبيلة . وقد لجأ اول الامر الى المدارة فولى المغيرة بن شعبة، احد دهاة العرب، حكم البلاد. لكن دهاء المغيرة لم يكن ناجحاً في تخفيف حدة المعارضة فعزله بوال آخر من طراز جديد ، هو زياد بن ابيه. وكان قد نجح في استدراج زياد مستفيداً من عقدة النسب وجمع له ولايتي الكوفة والبصرة اللتين يتألف منهما اقليم العراق آنذاك. وقد اظهر زياد مواهب ارهابية نادرة في صدر الاسلام وصار قدوة لمن بعده من الولاة والحكام المسلمين . وهو مشرع لعدة امور سارت عليها السلطة الاسلامية فيما بعد، منها القتل الكيفي وكان يعرف عندهم بالقتل على التهمة او على الظن، وقتل البريء لاحافة المذنب ، وقد طبقه على فلاح خرج ليلا للبحث عن بقرته الضائعة خلافاً لقراره بمنع التجول في الليل، وقتل النساء، وهو غير مألوف عند العرب. وبخبرنا الطبري⁽¹⁾ أن وكيل زياد على البصرة وهو الصحابي سمرّة بن جندب أعدم ثمانية آلاف من أهلها تطبيقاً لمبدأ زياد في القتل على التهمة. ويروي السمعاني في الانساب أن زياد أمر بقطع لسان رشيد الهجري وصلبه لأنه تكلم بالرجعة⁽²⁾ والحكم بقطع اللسان تطوير مبكر لفن التعذيب يدل على السرعة التي تقدمت بها دولة الاسلام في طريق تكاملها كمؤسسة قمعية.

يروى عن عمر بن عبد العزيز انه قال: تشبه زياد بعمر فأفرط، وتشبه الحجاج بزياد فأهلك الناس. ومناطق الشبه هو شدة عمر التي إستوحاها زياد في حكم العراق. ومن المعروف

مع ذلك ان شدة عمر لم تقترب بحالات قتل كفي، او تعذيب، وأما كانت درجة من الخوف والاضطج جعلته مهيبا في عيون الناس. ومناطق الأقطار هو أن شدة عمر تحولت عند زياد الى إرهاب دموي إستوحاه الخجاج ومضى فيه الى مدهاء الأبعد. والخجاج نسخة منظرقة من زياد وعلى يده أصبح الإرهاب حالة يومية شاملة يعيشها الناس على اختلاف فئاتهم ولختلف الأسباب من سياسية واعتيادية. وقد انشأ سجن الديماس المشهور وكان عدد من فيه عند وفاته، حسب رواية للمسعودي في « مروج الذهب » خمسين ألف رجل وعدة ألوف من النساء. وكان التعذيب يطبق على الأسرى والمعتقلين تبعا لحالاتهم ضمن سياسة الإرهاب التي أتبعها الخجاج لقمع المعارضة ضد الخليفة الأموي. لكن الشكل السائد لإرهاب الخجاج كان القتل الكيفي بوسيته الشائعة وهو قطع الرأس بالسيف. وقد أضاف الخجاج الصلب بعد القتل للأشخاص الذين لهم وزن خاص في حركة المعارضة، وكان من ضحايا هذا الإجراء مئة اتمار، من اصحاب علي بن أبي طالب المقربين.

استمرت سياسة التعذيب لاجل الإرهاب بعد استراحة قصيرة في خلافة عمر بن عبد العزيز، لتأخذ مدى جديدا على يد هشام بن عبد الملك في الشام وولائه على الأقاليم. وقد طبق هشام بنفسه طريقة القتل بقطع الأيدي والأرجل في بعض الحالات المشددة ومنها إعدام عيلان بن مسدد الدمشقي بتهمة القول بالقدر. وبنفس التهمة أعدم خالد القسري عامله على العراق الجعد بن درهم. وقد نفذ الأعدام ذبحا. ولإعدام هذين الرجلين ملابسات سياسية معروفة في تاريخ القدرية والمعتزلة⁽¹⁾. وكان خالد القسري قتل ولاية العراق واليا على الخجاز وأصدر حينذاك تعديرا لمن يعطن بالخليفة أن يصلبه في الخرم، أي في داخل البيت الحرام. ومن المعروف أن الشريعة حرمت قتل الحيوان في هذا المسجد واختلف الفقهاء فيما اذا كان يجوز قتل الأفاعي والعقارب فيه..

وطبق شقيقه اسد حاكم خراسان طريقة قطع الأيدي والأرجل والصلب على ابنه الخارث بن سريح الثائر على الأمويين في المشرق⁽²⁾. ولدينا زاوية في الطبري تفيد ان الأحرار استخدم في خلافة هشام لإعدام داعية من غلاة الشيعة هو المغيرة بن سعيد العجلي، وكان قد خرج على الدولة في ظاهر الكوفة أيام ولاية خالد القسري.

كانت خلافة هشام صحوة الموت للأمويين، وقد ورثه خلفاء قصار العمر وسط اضطرابات متلاحقة انتهت بالثورة العباسية التي قضت على مروان بن محمد آخر خلفائهم، ويوبع لنسفاح كاؤل خليفة عباسي⁽³⁾. وقد واصل العباسيون تراث أسلافهم الأمويين وأضافوا اليه. ويذكر الطبري⁽⁴⁾ ان عدد من أعدمهم ابو مسلم الخراساني في المشرق بلغ ستائة ألف بين رجل وامرأة وعلام. وكان ابراهيم الامام، زعيم الدعوة، قد كتب اليه يأمره بقتل أي غلام بلغ خمسة أشبار إذا شئت في ولائه⁽⁵⁾.

قد واحة العباسيون، بدءاً من خليفته الثاني ابو جعفر المنصور، معارضة متبادلة.

(1) يعني الشيع محمد أبو رهرة في كتابه «الامام زيد وعصره» رأي خريف يعبر عن قتل زيد بن علي الثائر على هشام وراح عاصيين فيقول أنها كانت مشيئة الله ان لا ينهي حكمه الأمويين بأيدي رحمة فلا يعوذب قسطنطين من العقاب على ما يقرود من حرمه فسفقا بأيدي الناس من طرازه! ويعرف النهر عن عالية الشيع أبو زهرة فإن فكرة الخراج في المروج قد مرت عن سيد يسوف العصر كأل مركز. انظر تعليقه على ثمرة احمد ضد الأكتبر المشهور في مجموعة « في الاستعمار » ترجمة فؤاد بوب

نفس الجماعات التي عارضت الأمويين: الشيعة والخوارج والمعتزلة، ومن فرق أخرى فيما بعد ضمت الإسماعيلية بلواحقها وفروعها المختلفة، والحزبية والزيج، فضلا عن المنافسين للحلفاء والخارجين عليهم طمعا في السلطان، واتبعا لقمعها نفس الأساليب ولكن بعد تطويرها لمضاهاة التصاعد في أشكال المعارضة المسلحة. ولدينا روايات في « مقاتل الطالب » تفيد أن المنصور قتل بعض العلويين بدفعهم أحياء في أساسات المباني⁽⁷⁾. وتطور القتل بالتقطيع إلى زيادة في عدد الإوصال المقطعة، فبعد أن كانت الأيدي والأرجل تقطع دفعة واحدة صارت تقصع إلى عدة أوصال ويضم إليها أجزاء أخرى من الجسم. وقد أبلغها الرشيد إلى أربع عشرة قطعة، مع تطوير في الوسيلة تضمنت استعمال مديّة غير حادة بدلا من السيف⁽⁸⁾. وبلغ القتل تحت التعذيب أشنع حالاته بعد الحقبة العباسية الأولى. ويرتبط ذلك بتعدد الوضع الطبقي للمجتمع العربي الذي عانى مع ظهور الإسلام محاضات التدرج من البداوة إلى الحضارة واستكملها في غضون القرن الأول للحكم العباسي حيث اقترن تبلور الدولة بالطلاق البائن مع بقايا المثل البدوية. وهكذا جاءت ذروة انموذج الطقفي متوالية مع حالة القمع المتفلس من الضوابط، وهو ما يفسر تبعا لنفس المعيار حدية الثورة الاجتماعية لدى القرامطة، الذين ظهوروا في هذه الحقبة، بالقياس إلى فرق المعارضة التي سبقها.

وقد سارت الدويلات المنشقة على نهج الخلافة العباسية لوجودها في نفس المرحلة. وكان الأمراء التغلبيون في المشرق نماذج مصغرة للخليفة العباسي في التعامل مع خصومهم السياسيين. وهو ما نجده أيضاً في الأندلس، لاسيما في إبان الصراع بين ملوك الطوائف. ومن الجدير بالذكر هنا أن التعذيب السياسي ظل مقتصرًا على الصراع الداخلي دون العلاقات الخارجية إلا في النادر. وكان هناك تمييز ملحوظ في المعاملة بين أسرى الحرب من الكفار وأسرى الحرب من المسلمين. وكان الأسير الكافر يسترق أو يفادى أو يقتل بأثوسان الاعتيادية تبعا لأحكام الشريعة في أسرى الحرب ولم تخر العادة على قتله تحت التعذيب.

التعذيب لأغراض أخرى

فلنا أن التعذيب السياسي هو أسبق ظهورا في الدولة وأنه موجه في الأساس ضد الطبقات المنتجة لصالح الطبقة، أو الطبقات السائدة. على أن الصراع الطبقي لا يتحدد في الواقع بهاتين الجبهتين العريضتين وإنما يسلك طريقه أيضا إلى داخل الطبقة السائدة آخذًا شكل الصراع على الاستئثار بثمار عمل المنتجين. ومع نشوء حافز السلطة كقيمة مستقلة نسبيا عن وظيفة الدولة الاجتماعية يظهر صراع آخر يتمثل في التنافس على الاستئثار بالمزايا التي توفرها قيادة الدولة. وتختلف هذه المزايا عن المزايا الطبقيّة في كونها ناشئة عن السلطة كمؤسسة لها خصوصيتها ضمن المجتمع الطبقي وهي خصوصية ناشئة بدورها عن امتلاك أداة للقمع والتمتع بالقدرة على توجيه الآخرين وتسيير المجتمع في إطاره التاريخي المحدد. وبناء على تعدد جبهات الصراع، تتعدد حوافز القمع فتخرج به عن محض الغرض السياسي ليصبح جزءا من السلوك اليومي للحاكم، أي « نزوعا » يتعامل به مع سائر فئات المجتمع على اختلاف مواقعها من الخارطة السياسية للدولة. ويحدث أحيانا أن تتظاهر هذه النزعة في شكل من العصاب الذي اشتهر به الامبراطور الروماني نيرون، وظهر في العصر الحديث لدى هتلر وبعض الحكام العرب. وسنجد في تاريخنا الإسلامي أصابات من هذا القبيل يتفق ظهورها مع

استثناء القمع السياسي. وقد وجدت حالات تعذيب في وقت مبكر يتصل بصدر الاسلام استهدفت امورا غير سياسية لكنها بقيت ممارسات معزولة حتى نهاية الامويين حيث تفاقمت النزعة مع تفاقم التعذيب السياسي على يد العباسيين الاوائل متجهة الى نشؤ التعذيب غير السياسي كاتجاه سائد. ويشمل التعذيب في هذا المنحى:

- التعذيب للاعتراف
- التعذيب للجباية
- التعذيب للعقوبة
- تعذيب المقابلة. بالمثل

التعذيب للاعتراف، يستهدف انتزاع الاعترافات من المتهم في القضايا العادية كالقتل الشخصي والسرقة. وقد تطرق اليه ابو يوسف في كتاب الخراج وتشكى منه بمرارة مما يدل على انتشاره خلال الحقبة العباسية الاولى. والشكل المعتاد لذلك هو ضرب المتهم باليد او بالهراوة او السوط. وبالنظر لعدم مساس هذه الجرائم بأمن الدولة والمصالح المباشرة للطبقة الحاكمة، لم تستخدم فيها اساليب خارقة للعادة كالتي استعملت في التعذيب السياسي، رغم انها عكست في ظهورها كحالة متكررة قوة النزعة وشمولها. ولعل مما خفف الاندفاع فيه اختصاص القضاة بالنظر في هذه الجرائم بشيء من الاستقلال عن الدولة. ومن شأن القضاة التخرج — كفقهاء — عن مخالفة الشريعة مالم يتعرضوا لضغوط من ارباب السلطة او يخضعوا لاعتبارات شخصية معينة.

التعذيب للجباية، وُجِّه لاستحصال الخراج او الجزية من الفلاحين واهل الذمة. وتشير رواية لهشام بن حكيم بن حزام سنفلصها فيما بعد الى ظهور هذه الممارسة ايام الصحابة، لان هشام صحابي ولكن دون تعيين ما اذا كانت قد حصلت في زمن خليفة راشد او اموي. على أية حال فان تعذيب الخاضعين للضريبة قد تفاقم على يد الامويين بتأثير قوة الداعي اليه وهو الحصول على المال مع شيوع الامتناع عن الدفع بنتيجة سياسية الافقار التي أتبعها الامويون ضد مجمل السكان. وترجع الكثير من وقائع التعذيب لهذا الغرض الى زمن الحجاج، الذي ربطت بعض الروايات بين شدة بطشه وتضاؤل حصيلة الخراج في ايامه⁽⁹⁾. وهناك مايدل على ان التعذيب اصبح قاعدة متبعة في الجباية، وهو ماكان يعنيه ابو حمزة الخارجي في خطبة القاها بالمدينة اثر احتلال قصر الامد لها عام 128 حين قال مشيرا الى الخليفة الاموي⁽¹⁰⁾:

« ليس بردتين قد حيكنا له وقومتا على اهلها بالف دينار، قد اخذت — اي الدنانير — من غير حلها وصرفت في غير وجهها بعد ان ضربت فيها الابشار وحلقت فيها الاشعار ». — الابشار — الجلود.

يقصد ابو حمزة جلد الخاضعين للجزية والخراج وحلق شعرهم لإرغامهم على الدفع. وقد اصدر عمر بن عبد العزيز عند استخلافه تعليمات مشددة لعلاج هذا الوضع تضمنت النهي عن كل صنوف التعذيب ولأي غرض. ويبدو انه حقق بعض النجاح في وقف موجة التعذيب لكن رحيله العاجل بعد اقل من ثلاث سنوات اعاد الامور الى نصابها السابق.

وتدلنا رواية لليعقوبي على استمرار هذه الاساليب حتى عهد الرشيد حيث ذكر ان الفضيل بن عياض، المحدث الزاهد، رأى اناسا يعذبون في الخراج فاستكروه بالاستناد الى حديث نبوي في النهي عن التعذيب. وتذكر الرواية ان الرشيد لما بلغه ذلك امر برفع العذاب عن الناس. وارتفع العذاب من تلك السنة⁽¹¹⁾. والعذاب الذي رفعه الرشيد هو عذاب الجباية وليس غيره، وقد مر بنا انه مارس التعذيب السياسي، ولاشك في انه استؤنف بعد الرشيد، مع افتراض التقيد بالمنع في حياته.

من قبيل تعذيب الجباية تعذيب عمال الخراج الذين يتهمون بالاختلاس وهو أمر مألوف في الوظائف المالية، وكان المتورطون فيه من كافة المراتب: الوزير فرئيس الديوان فالموظفين. وكان من الشائع ان يسطو الوزير او رئيس الديوان على قنر من الاموال التي تحت يديه يعلم خليفته او سلطانه، لكن حسابه يؤجل الى ما بعد العزل، الذي غالبا ما يقترن باستجواب لاجل المصادرة يتضمن التعذيب في حالة الانكار. اما الموظفون فهم عرضة للاستجواب في كل وقت. وتشدت وقائع الاختلاس، وما يتبعه من التعذيب، حين تكون الدولة في حالة انحلال او فساد عام وهذا هو السبب في استشرائه بعد الحقبة العباسية الاولى حيث سيطر المتغلبون على الخلافة منذ مقتل المتوكل ونجرت الدولة الى دويلات. وقد استخدمت لتعذيب المختلسين وسائل واساليب يحتمل ان تكون مكرسة لهذا الغرض منها التنوير الذي ابتكره وزير الواثق محمد بن عبد المالك الزيات، وبنصفه لاحقا. وقد استمر التعذيب دون ان يتوقف الاختلاس، فكان هناك على الدوام مختلسون من مختلف المراتب ومعذبون بهمة الاختلاس، حتى نهاية العصر العباسي.

التعذيب على سبيل العقوبة تتضمنه بعض مواد العقوبات المنصوص عليها في الشريعة، وهي الجلد للمسكران والزاني غير المحصن والمحكوم بالقذف، والرجم للزاني المحصن، وقطع يد السارق، وقطع ايدي وارجل قطاع الطرق وصلبهم. ويصح على هذه العقوبات اسم التعذيب من جهة كونها وسائل لايلام المحكوم سواء كانت خفيفة نسبياً كالجلد او شديدة كالرجم وقطع الاوصال، وهو مايميزها عن العقوبة الاعتيادية بالسجن الذي تفترض القوانين الحديثة عدم اقتراحه بايلام السجن الا في الجرائم المعاقب عليها بالاشغال الشاقة. ومن الناحية العملية، لم يستخدم الرجم الا نادرا، بخلاف الجلد والقطع والصلب التي استمرت في مختلف الازمان. على ان عقوبات التعذيب لم تتحدد بالشرع وانما امتدت الى جرائم عادية اخرى رغم التشديد في النهي عن تجاوز الحدود المقررة. وتتصل بعض هذه الخروقات بايام النبي محمد نفسه حيث اعدمت امرأة بأمر زيد بن حارثة بريظها الى فرسين جريا بها لأنها كانت تهجو النبي⁽¹²⁾ ولم تذكر المصادر ما اذا كان ذلك قد تم بعلمه. وقد مد للحكام المسلمون هذه العقوبات الى مخالفات اخرى كجرائم الفكر والسرقة، كما استخدموها للتأديب والانتقام الشخصي. وشملت عقوبة التعذيب كذلك حالات القصاص، وهو بحسب الشرع، الاعدام بقطع الرأس في قتل العمد، لكنه تجاوز هذا الحد في القصاص السياسي، ومن امثلته تعذيب عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب، وتعذيب الخادم الذي قتل أبو سعيد الجتائي مؤسس الحكم القرمطي في شرقي الجزيرة العربية .

تعذيب المقابلة بالمثل ورد عن النبي محمد في حادث العرينين وكان هؤلاء قد استولوا

على اهل اللبني وقتلوا راعيها النوبي، قطعوا يديه ورجليه وغرزوا الشوك في عينيه ولسانه حتى مات. فارسل النبي في طلبهم فادركوا فقطع ايديهم وارجلهم وحمل اعينهم والقاهم في الشمس حتى ماتوا⁽¹³⁾. وتقر الشريعة هذا الشكل من العقوبة في القصاص، وهو مبدأ مستمد عبر التوراة من قانون حمورابي. ويوفر مبدأ المقابلة بالمثل عنصراً شرعياً للتعذيب ولذلك فهو يفترض سلطة مقيدة بالقانون. وهذا هو السبب في اننا لا نجد له اثرًا في سلوك الحكام المسلمين، الذين لم يكونوا في حاجة الى الاعتذار عن سياستهم باقامتها على اساس الشريعة.

ظهر التعذيب ايضا في معاقبة الهاربين من الجيش منذ الفتوحات الاولى. وكانت العقوبة ايام الراشدين هي التعزير وتم باقامة الهارب حاسراً في مكان عام للتشهير به. وقد اضاف مصعب بن الزبير، في العراق، الى نزع العمامة حلق الرأس واللحية. وفي ولاية بشرين مروان — شقيق عبد الملك — للعراق فرض التعذيب الجسدي فكان الهارب يرفع عن القاع ويسمر في يديه مسماران في حائط — على طريقة صلب المسيح — ويترك لشأنه، فرما بقي معلقاً حتى يموت وربما حرق المسمار كفه فسلم⁽¹⁴⁾.

ان مصدر التعذيب في الحالات الموصوفة آنفا هو الدولة وضحاياها هم عامة الناس. وهو امر مفهوم ما دام القادر على التعذيب هو المالك لاجهزة الدولة. ولدينا مع ذلك استثناء هام كان فيه ضحايا التعذيب هم الحكام انفسهم. جرى ذلك في اوان التغلب الذي فرضه العسكريون الاثراك على الخلفاء العباسيين بعد المتوكل، وقد ظهرت حينذاك طريقة سمل العيون لارغام الخليفة غير المرغوب فيه على التنازل. ويهدف السمل الى حرمان الخليفة من احد شروط الاستخلاف وهو سلامة الجسد حيث يصبح بعد ان يفقد احدى عينيه او كليهما في حكم المنخلع. وكان ذلك يتم بهجوم مباغت يديره التغلب ضد الخليفة يقوم المهاجمون خلاله بسمل عينيه او احدهما. وقد يكون التدبير خفياً بحيث يسجل الهجوم على ملاك الاعتداء من عناصر غير منضبطة او مباشر بحكم السلطة الفعلية التي يتمتع بها التغلب. وفي كلتا الحالتين يسقط اسم الخلافة عن الخليفة القائم ويستبدل به غيره. وكان السبب في ذلك عدم قدرة التغلبين على خلع الخليفة دون مبرر شرعي لانه قد يثير مقاومة الخليفة ويظهرهم للناس مستهترين اكثر مما ينبغي.

فتون التعذيب وابطاله

لم يكن التعذيب مألوفاً في الجاهلية بالنظر لقيم البداوة المناهضة للتنكيل. وقد ظهرت منه بوادر في المدن التجارية ووجهت رئيسياً ضد العبيد. وفي بداية الدعوة الاسلامية بمكة وجد تجار قرهش حاجة لارهاب عبيدهم ومواليهم الذين اسلموا فعذبوهم ليرجعوا عن الاسلام. وكانت وسيلةهم في ذلك هي التشميس الذي يعتمد على شمس الجزيرة الحارقة. فكانوا يكتفون الضحية ويلقونه في الشمس بعد الباسه اذراع الحديد او وضع جندلة على ظهره او صدره ويترك على هذا الحال ساعات غير محدودة قد تستمر ما دامت شمس النهار في عنفوانها. وقد ظهر التشميس ايضا في صدر الاسلام لتعذيب الممتنعين عن دفع الخراج. ويتفاوت مفعول هذه الوسيلة تبعاً لشدة حرارة الشمس، فهي في العراق والجزيرة اوجع للضحية، وفي بلاد الشام أقل ايلاماً.

إن التشميس هو أقدم وسائل التعذيب وهو وسيلة مشتركة بين الجاهلية والاسلام. ونبدأ الآن بعرض مفصل للوسائل التي ظهرت في الاسلام.

حمل الرؤوس المقطوعة :

وتدخل في باب المثلة بالميت. وقد بدأها الامويين في زمان معاوية . ويقال ان اول رأس حمل في الاسلام هو رأس عمر بن الحَمَق، احد اتباع علي ابن ابي طالب، وقد قتله زياد ابن ابيه. ومن الحوادث المشهورة في هذا الباب حمل رؤوس الحسين واصحابه بعد معركة كربلاء. وقد ثبتت الرؤوس على الرماح وسير بها من كربلاء الى الكوفة حيث قدمت لحاكمها عبيد الله بن زياد. ثم استأنفوا السير بها الى دمشق لتقدمها الى الخليفة الاموي. ولم تتكرر هذه المثلة بكثرة ايام العباسيين، الا انها انتشرت في الاندلس ايام ملوك الطوائف، ومن المرزبن فيها المعتمد بن عباد صاحب اشيلية الذي اقام في قصره حديقة لزرع الرؤوس المقطوعة. وكان المعتمد شاعرا.

الضرب والجلد :

باليد او السوط او المراهة او المقرعة. وهو الشكل المعتاد في تعذيب الاعتراف، كما استعمل في التأديب والانتقام السياسي. والضرب باليد غالبا مايكون صفعاً على القفا والوجنتين ولم يكن الغرض منه الايلام بقدر الاهانة. ويضرب بالمراهة على الكتفين والظهر والارءاف. اما المقرعة فللرأس وهي اشد ايلاما من اليد والمراهة. ويمكن اعتبار المقرعة تطويراً للدرة ، وهي عصا خفيفة كان عمر بن الخطاب يحملها في تطوافه بالاسواق والدروب ويقرع بها المخالفين لتعليماته. وقد استبدل بها عثمان السوط، او العصا بحسب الروايات، وكان ذلك من اسباب الثورة عليه كما قيل.

اما الضرب بالسوط فهو الجلد، وينفذ في المضروب واقفا او مطوحا، وقد يقنطر ويضرب، وهو ما اختاره والي المدينة لجلد مالك بن أنس مؤسس المذهب المالكي وكان قد افضى، كما في رواية لابن عبد البر في « الانتقاء »، بعدم شرعية البيعة للمنصور لانها اخذت بالاكراه، فامر الوالي بتأديبه، وتم ذلك برفعه من يديه ورجليه بعد ان قلبوه على وجهه وأخذوا بجلده على الظهر. وليس للاسواط مقدار معلوم الا في العقوبات الشرعية التي تضمنت حدا اعلى هو مئة جلدة لجريمة الزنا. لكن التحديد الشرعي لم يعمل به. وكان المقدار يتحدد تبعا لرغبة الأمر وربما استمر حتى الموت كما حدث لبشار بن برد الذي جلد بامر المهدي بعد ان هجاه. وغالبا ما يتم الجلد دفعة واحدة ولكن يحدث ان يقسط على دفعات، ومن امثلته جلد ابو حنيفة، مؤسس المذهب الحنفي، مئة سوط بامر حاكم العراق الاموي — عمر بن هُبيرة — لرفضه عرضا بالعمل في ادارته. وقد نفذ الحكم بالتقسيط وكل يوم عشرة اسواط. وكان الهدف من التقسيط اعطائه فرصة للتراجع وقبول المنصب الذي عرض عليه⁽¹⁵⁾.

تقطيع الاوصال :

ويشمل قطع اليدين والرجلين واللسان وصلبم الاذن وجدع الانف وحبّ المذاكير (الاعضاء التناسلية للرجل). وقطع اليد الواحدة منصوص عليه في الشريعة عقوبة للساوق وكذلك قطع اليدين والرجلين وهو لقطع الطرق. وقد توسع الحكام المسلمون بعد الراشدين في هذه الوسيلة دون التقيد بالجرائم المنصوص عليها وطبقت، رئيسيا، على الجرائم السياسية. وكان المقطوع يترك حتى يموت من تلقائه فإذا لم يموت قطعوا رأسه. واقدام مثال هذه الطريقة هو قتل عبد الرحمن بن ملجم، قاتل علي بن ابي طالب، وقد اعدم بتر يديه ورجليه ولسانه وسمل عينيه. ثم قطع رأسه⁽¹⁶⁾. والبتر هو الغالب من هذه الحالات، أما الصلم والجدع فنادرا ما يحصل. ولكن حب المذاكير كان في بعض الاحيان عقوبة يفرضها السيد على عبده اذا صدر منه فعل جنسي لا يرضاه السيد.

سلخ الجلود :

في رواية لابن الأثير⁽¹⁷⁾ ان قائدا من الخوارج يدعى محمد بن عباد اسر في ايام المعتضد بالله فسلخ جلده كما تسلخ الشاة. ونقل ابن الاثير حادثا اخر كان ضحيتة احمد بن عبد المالك بن عطاش صاحب قلعة اصفهان الاسماعيلية. وكان السلاجقة قد حاصروا القلعة بقيادة السلطان محمد بن ملكشاه ثم افتتحوها واسروا صاحبها ابن العطاش. يقول ابن الاثير: فسلخ جلده فتجلد حتى مات، وحشي جلده⁽¹⁸⁾. والغرض من حشوه تبنا عرضه بعد ذلك للتشهير والتخويف. والسلخ من اشنع صنوف التعذيب ويستدعي الاقدام عليه نزع سادية في غاية الافراط، ولذلك لم يتكرر كثيرا وانما اقتصر على المعتضد من العباسيين وبعض السلاطين الاتراك.

الاعدام حرقا :

فرضه ابو بكر على رجل مأبون يدعى الفجاءة السلمي. وكان قد نقل اليه انه « يؤتى من دبره كما تؤتى النساء » وهو من الأمور التي لم يتعودها عرب الجاهلية وصدر الاسلام. وورد في اخبار حروب الردة مايدل على أن ابا بكر ضمن تعليماته لقادة الجيوش التي ارسلها لمحاربة المرتدين اوامر بالاحراق. وقد روى الطبري كتابين له في هذا المعنى كما نقل وقائع نفذت فيها اوامر ابو بكر⁽¹⁹⁾. ويخبرنا البلاذري في « فتوح البلدان » ان خالد بن الوليد احرق بعض المرتدين بعد أسرهم وان اعتراضا من الصحابة قدم لابي بكر ضد هذا الاجراء، فردهم ابو بكر قائلا : لا أشيم سيفا سله الله على الكفار. يقصد خالد.

واستعمل بعض ولاة الامويين هذه العقوبة ضد الثائرين عليهم. وقد ذكرت آنفا احراق المغيرة بن سعيد العجلي حيا بامر خالد القسري حاكم العراق. وفي اوائل العباسيين اعدم الكاتب عبد الله بن المقفع حرقا بامر سفيان بن معاوية، احد ولاة المنتصور⁽²⁰⁾. وقد طور العباسيون في وقت لاحق هذا الفن الى شي الضحايا فوق نار هادئة. وهو ما فعله المعتضد بحق محمد بن الحسن المعروف بشيئمة احد قادة الرزح في البصرة. وكان المعتضد قد أعطاه الامان ثم اكتشف أنه يواصل نشاطه السياسي سرا فأمر بنار فأوقدت ثم شد على خشبة من

عشب الخيم وادير على النار كما يدار الشواء حتى تقطع جلده ثم ضربت عنقه⁽²¹⁾.

تعذيب متعدد الوسائل

تجمع هذه الطريقة عدة أشكال من التعذيب ضد شخص واحد. وقد استخدمت ضد أسرى القرامطة في بغداد، ومن امثلتها تعذيب ابن ابي الفوارس من قادة القرامطة في سواد الكوفة، بامر المعتضد وتفصيله كما اورده الطبري⁽²²⁾ :

قلعت اضراسه اولاً. ثم خلعت احدى يديه بشدها الى بكرة متحركة. وعلقت بالآخري جندلة وترك على حاله تلك من نصف النهار الى المغرب. ثم قطعت يده ورجلاه في الصباح وقطع رأسه وصلب في الجانب الشرقي — من بغداد — وجلت جثته بعد ايام الى محلة تدعى الياسرية كانت تعلق فيها جثث القرامطة ليصلب معهم..

مثال اخر وصفه الطبري ايضا وهو لصاحب الشامة الحسين بن زكرويه قائد القرامطة في السواد وقد اسر مع عدد من اصحابه وجرى بهم الى بغداد ليعذبوا :

بنيت ذكة في مكان عام ونودي على الناس لحضور حفلة الاعدام. وبدأوا يقتادون الاسرى واحدا واحدا فكان الرجل يؤخذ ويطرح فتقطع يمين يديه ويحلق بها الى اسفل ليراه الناس، ثم تقطع رجله اليسرى ويحلق بها لنفس الغرض. ثم يسرى يديه فيمنى رجله ويرمى بكل ما يقطع الى اسفل، ثم يقعد فيقطع رأسه ويرمى به مع جثته الى اسفل.

وقدم الحسين بن زكرويه فضرب مئة سوط، وقلعت يده ورجلاه. وكوي بالنار ففتشى عليه فاخذ خشب فاضربت فيه نار ووضع في خواصره ويطنه فجعل يفتح عينيه ثم يغمضهما. فلما خافوا ان يموت ضربوا عنقه. ورفع رأسه على خشبة فكبر الجلاذون من فوق الذكة وتبعهم سائر الناس بالتكبير⁽²³⁾. ولم تجر العادة بالتكبير في مثل هذه الاحوال الا حين يكون الرأس المقطوع لعنو خطر. وهو ما فعله الامويون عند قطع رأس الحسين بن علي في كربلاء.

تور الزهات :

ابتكره محمد بن عبد الملك الزهات وزير الواثق لتعذيب عمال الخراج المختلفين. وكان يصنع من خشب تخرج منه مسامير حادة وفي وسطه خشبة معترضة يجلس عليها المذنب. وقد عذب فيه صانعه بعد عزله زمن المتوكل بسبب اهانة كان قد وجهها اليه قبل ان يستخلف، ووصف الطبري تعذيبه على الوجه التالي⁽²⁴⁾.

حبس اولاً. ثم سوهر (منع من النوم) فوكل به سجان ينخسه بمنسلة كلما اراد ان ينفوا. ثم ترك اياما فنام وانتبه فاشتبهى فاكهة وغنيا فقدمت له فاكل. ثم اعيد الى المساهرة اياما نقل بعدها الى التنور حيث مكث اياما كلما اراد ان ينفو سقط على مسمار فانتبه، فكان يضطر الى البقاء فوق الخشبة المعترضة ومقاومة النوم. وهي الفكرة التي تكمن وراء صنع التنور بهذا الشكل. اى ان المذنب يجد امامه احد خيارين، إما النوم على المسامير او السهر طيلة اقامته في التنور.

اشكال مفردة :

ندخل هذه الاشكال في عداد المبادرات الآتية ولذلك لا نحري على سق واحد أو نصمم منع. ومما يلي وصف لبعض نوافع :

التعذيب بالمقدحة :

وردت مصادر السيرة²²¹ ان النبي محمد دفع كنانة بن الربيع، من زعماء بني النضير، الى الزبير قائلا: عدمه حتى تسبأصل ما عنده. وكان تحت يده كسر من اموال بني النضير.. وعد غديه الزبير بالمقدحة فكان يتدح في صدره حتى اشرف على الموت. ثم سلمه النبي الى محمد بن مسلمة ليقتله فأبى الأحمية الذي قتلته بنو النضير.

الموت بالنورة :

من الوسائل التي فيل ان ابراهيم الامام، زعيم الدعوة العباسية، قتل بها علي يد مروان بن محمد آخر خلفاء الامويين وضع رأسه في حرات مليء بالنورة وشده عنقه باحكام. وقد ترك على هذه الحجة الى ان مات مختنقا²²².

النفخ بالثمل :

سعيد بن عمر الحرشي كان واليا على خراسان لعمر بن هبيرة حاكم العراق (كان المسوق يادلر من العراق أيام الامويين) وكان يستخف باوامره، فارتسب اليه رجلا يستطع حانه وغاد الرجل فأيد ما ذكرها عنه. وكان سعيد بعد ان عنم بالرجل وضع له سما في بضيحة لكنه لم يمت ورجع الى العراق فعمل حتى برىء. وعزل عمر بن هبيرة سعيدا وعذبه بان نفخ في بطنه الحن²²³. ولم تذكر الرواية ان كان قد ملت أم لا.

التبريد :

خطب عبد الملك بن مروان ابنة الفقيه سعيد بن الحسين لانه الوليد فرفض سعيد لورعه ومعارضته الامويين فأمر عبد الملك بتأديبه فضرب مئة سوط في يوم بارد والبس جبة صوف ثم صب عليه جرة ماء بارد (اوردته الغزالي في احياء علوم الدين)

التكسير بالعيدان :

مر بنا ذكر خالد القسري الذي كان واليا على الحجاز ثم على العراق لهشام بن عبد الملك. وقد عزل خالد بيوسف بن عمر الثقفي ثم قتل بسبب مخالقات صدرت منه ضد الخليفة. وكان قتله على الشكل التالي²²⁴.

وضع عود غليظ على قدميه وقام عليها عدد من الجلادين فكسرت قدماه. ثم وضع العود على ساقيه فكسرتا بنفس الطريقة. ثم نقل الى فخذيه ومنها الى حقوية وانتهى العود الى صدره فكسر، وعندها مات. وكان خلال ذلك كله ساكتا لا يتأوه..

قرص اللحم :

استخدمه قرامطة شرقي الجزيرة. وكان مؤسس الدولة القرمطية ابو سعيد الجنابي قد اغتيل بيد خادمه بعد ان دخل الحمام، وقام الخادم بعده بقتل عدد من القادة استدرجهم الى الحمام. وقد قبضوا على الخادم بعد اكتشاف امره فشدوه بالحبال ثم اخذوا يقرضون لحمه بالمقاريض حتى مات⁽²⁹⁾.
اخراج الروح من طريق آخر :

عقيدة خروج الروح من الفم عند الموت اوحى للمعتضد باشكال من القتل اراد بها اخراج روح المقتول من غير طريق الفم. قال المسعودي في « مروج الذهب » ان المعتضد كان شديد الرغبة في أن يمثل بمن يقتله وذكر من وسائل ذلك :

1 — اذا غضب على الفائد النبيل او الذي يختصه من غلمان امر ان تحفر له حفيرة ثم يدلى رأسه فيها وي طرح التراب عليه ونصفه الاسفل ظاهرا فوق التراب. ثم يداس التراب بالارجل حتى تخرج روحه من دبره بعد أن تكون سدت كل المنافذ التي يمكن ان تخرج بواسطتها من فمه.

2 — يؤخذ الرجل فيكف ويؤخذ القطن فيحشى في أذنيه وخيشومه وفمه. ثم توضع منافخ في دبره حتى يتنفخ ويتضخم جسده. ثم يسد الدبر بشيء من القطن. وبعدها يفصد من العرقين اللذين فوق حاجبيه حتى تخرج الروح من ذلك الموضع.

التعذيب بالقصب :

فرور بن حصين من قادة انتفاضة ابن الاشعث ضد الحجاج في العراق، اسر بعد فشل الانتفاضة، وكان تحت يديه اموال طائلة يعود بعضها للحركة. ولاستحصال الاموال منه امر الحجاج بتعذيبه، فعري من ملابسه وشدوا على جسده قصباً مشقوقاً ثم اخذوا يجرونه فوق الجسد. ولزيادة ايلامه كانوا يذرون الملح ويصبون الخل على الجروح التي يسببها القصب. وبعد ان يمس الحجاج من اعترافه بالاموال قطع رأسه.

تعذيب أدبي :

وهو التعزيز وقد اقرته الشريعة في المخالفات التي لا توجب الحد، ويتضمن عددا من الجلدات لا تزيد على خمس عشرة، أو التشهير. واستخدم الحكام المسلمون التعذيب الأدبي لأغراضهم الى جانب الفنون الأخرى، وكان من وسائله حلق اللحي — وحيانا تنفها — وحلق الرؤوس وقد طبق على الشطار والزنادقة. ومنها ايضا اركاب الشخص على حمار والطواف به في المدينة مع المنادة بجرمته. وقد أورد الجاحظ في « مفاخرة الجوارى والغلمان » شهيراً بهذه الوسيلة لجارية ماجنة في بغداد قبض عليها وهي تجامع مخنثا بكنديج (قضيبي اصطناعي)

ابطال التعذيب :

تفانم التعذيب على يد الامويين، متلازماً مع تحول دولة المدينة البسيطة الى امبراطورية

يحكمها خليفة مطلق السلطة. لكن ذلك لا يعني ان التعذيب لم يمارس من قبل. وقد اشرن
 نقلاً الى اوامر ابي بكر بحرق المرتدين ودفاعه عن افعال من هذا القبيل صدرت عن خالد بن
 الوليد في حروب الردة. ويمكن اعتبار خلافة عثمان نقطة تحول اولية في القمع الاسلامي فهو
 مؤسس جهاز الشرطة في الاسلام، وقد ذكر ابن جيبب في « المحبر » اسم مدير الشرطة
 الذي عينه وهو عبد الله بن منقذ التيمي — من قريش — ونوه بما يدل على بساطة جهازه،
 كمؤشر على سلطة قمعية في طور النشوء.⁽³⁰⁾ وانتهج ولاية عثمان نهجا قمعيا، محدوداً في دار
 الاسلام منفلتا في دار الحرب (جبهة الفتوحات).. ولم يرد عن عمر بن الخطاب شيء من
 ذلك ؛ اما علي فهناك رواية تقول انه احرق مرتدين. وقد اخرجها البلاذري في « انساب
 الاشراف » على وجهين يرد في احدهما انه احرقهم احياء وفي الآخر انه احرقهم بعد قتلهم
 بالسيف⁽³¹⁾. وتربط بعض المصادر هذا الحدث باتباع عبد الله بن سبأ الذين قيل انهم ألهموا
 عليا فأحرقهم. وتورد هذه الروايات رجحاً قيل أن علي انشده عند او بعد احراقهم. وعبد الله
 بن سبأ مشكوك في تاريخيته، كما ان الغلو لم يكن قد ظهر في زمان علي. لكن رواية البلاذري
 عن حرق المرتدين ممكنة بالنظر لوجود مثل هذه الحالات في ذلك الوقت. ومن المستبعد مع
 ذلك ان يكون علي قد احرقهم احياء لما نعرفه عنه من تشدد في مراعاة احكام الشريعة.
 والتوجه الثاني لرواية البلاذري اخرى عندي بالقبول، مع التنبيه الى ان الرجز الذي نسب الى
 علي في هذا الحادث ركيب لا يتحمل صدوره عنه، وهو من عناصر الضعف في الرواية، مالم
 يكن قد اضيف اليها فيما بعد. ويستثنى من خلفاء الامويين عمر بن عبد العزيز، أما الباقر
 فكانوا قمعيين بدرجات متفاوتة. وقد ظهرت ملامح نزعة سادية لدى بعض الولاة والقواد
 منهم : زياد بن ابيه وابنه عبيد الله ومسلم بن عُقبَةَ المُرّي والحجاج وقرة بن شريك وبشر بن
 مروان ويزيد بن المهلب وخالد القسري واخوه اسد. وقد اشتهر الحجاج من بين هؤلاء رغم ان
 فيه من لا يقصر عن شأوه. وتقول رواية شعبية انه كان اذا اعدم احدا يستمني على نفسه..
 ويكرس هذا الجنوح في الخيال حالة الاقتران السيكولوجية بين الجنس والعنف مما عسى ان
 يكون الحدس الشعبي قد لمس من خلال نموذج سادي تصدر قصص الارهاب في تاريخنا.
 وينتظم الخلفاء العباسيون في نفس السلك، مع استثناءات من النزعة السادية يمكن ان تشمل
 المنصور والمأمون والمكفي والمهتدي والظاهر والمستعصم، فضلا عن الخلفاء الذين وقعوا تحت
 طائلة البويهيين والسلاجقة ففقدوا سلطتهم الفعلية. وعرف بالدموية من ولائهم وقوادهم ابو
 مسلم الخراساني وعبد الله بن علي ومعن بن زائدة ويزيد بن مزيد وحقبة بن أسلم ومن الوزراء
 الفضل بن مروان ومحمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي دؤاد وحامد بن العباس. وبلغت
 السادية ذروتها في المعتضد، وقد وصفنا بعض تعديباته وهي تعبر عن وضع مرضي خارج عن
 حالة القمع المعتاد الذي تلجأ اليه السلطة للدفاع عن مواقعها. وفي الاندلس تميز المعتد بن
 عباد بجبله الى التلذذ بمشهد الرؤوس التي كان يامر بقطعها. وقد مر بنا انه كان يشتلها في
 حديقة داره. واشتهر بالقسوة فيما عداه معظم ملوك الطوائف وكذا المرابطون والموحدون. ومن
 الخلفاء الفاطميين عرف الحاكم بحالته المرضية التي تختلط فيها اعراض البطش وتقلب المزاج
 وحدته.

موقف الفقهاء :

اشتملت مصادر الحديث على روايات في النهي عن المثلة، اي تعذيب الحي وتسميته

البيت، حدد الفقهاء على أساسها مواقفهم من التعذيب تعرضها فيما يلي...
— حديث عمران بن حصين — أخرجه احمد في المسند، والدارمي في السنن ونصه⁽³²⁾.
ما قام فينا رسول الله خطيبا الا امرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة وقد اوردته من عدة طرق.

— حديث عبد الله الخطمي — أخرجه احمد ونصه⁽³³⁾.
نهي رسول الله عن النية والمثلة. النية، بالضم، اخذ اموال المشركين من غير حرب.
— حديث المغيرة بن شعبة — أخرجه احمد ونصه⁽³⁴⁾.
نهانا رسول الله عن المثلة.

— حديث سُرّة بن جندب — أخرجه احمد وابن هشام في السيرة ونصه بمائل لنص عمران بن حصين⁽³⁵⁾.
— حديث هشام بن حكيم بن حزام — أخرجه ابو داود في السنن ومسلم في الصحيح ونصه⁽³⁶⁾.

مر هشام بن حكيم على أناس من الانباط بالشام قد اقيموا في الشمس. فقال. ما شانهم ؟ قالوا. حبسوا في الجزيرة. فقال هشام : اشهد لسمعت رسول الله يقول : ان الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا. ودخل على حاكم فلسطين فحدثه فامر بهم فخلوا.
وصية الى سراياه اخرجها ابن هشام في السيرة والترمذى في الصحيح ونصها⁽³⁷⁾.
في السيرة — لا تغلوا ولا تمثلوا..
في الترمذى — لا تغدروا ولا تمثلوا..

— حديث هبار بن الأسود — أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب وابن هشام في السيرة والطبري في ذيل المذيل وابو داود في السنن بصيغ تختلف قليلا خلاصتها انه اوصى سرية، او عدة سرايا اذا ظفروا بهبار بن الأسود ان يحرقوه. ثم استأنف قائلا : لا يعذب بالنار الا الله. وامرهم بقطع يديه ورجليه ورأسه بدلا من ذلك⁽³⁸⁾.

وكان هبار من اشقياء قريش وللنبي نار شخصي معه لانه لاحق ابنته زينب حين هاجرت من مكة وضربها فسقطت من اعلى بعيرها واجهضت. وكانت حاملا من زوجها ابو العاص بن الربيع. ويخص هذا الحديث النبي عن الأعدام حرقا.

احاديث وردت عن طريق الشيعة — منها رواية لليعقوبي تؤكد النهي عن التعذيب لاي سبب كان، وحديث في نهج البلاغة بالنهي عن المثلة. واخر عن ائمة اهل البيت حول عقوبة السجن المؤبد وكونها تشمل من يرتكب المثلة⁽³⁹⁾.

وتتصل بهذه الفقرة من الاحاديث ففة اخرى حرمت ضرب العييد وتعذيبهم منها :
— حديث لليعقوبي⁽⁴⁰⁾ :

الا اخبركم بشرار الناس ؟ من أكل وحده ومنع رفده وجلد عبده. (الرفد : العطاء)
— حديث عمر بن شبيب، أخرجه ابن ماجه⁽⁴¹⁾.

جاء رجل الى النبي صارتا. فقال له رسول الله : مالك ؟ قال: سيدي رأني أقبل

جارية له فجب مذاكريه. فقال النبي : على بالرجل. فطلب فلم يقدر عليه. فقال رسول الله للعبد اذهب فانت حر

— حديث هلال ابن عساف، اخرجته ابن عبد البر ومسلم⁽⁴²⁾.

كنا نبيع البر في دار سويد بن مقرن فخرجت جارية وقالت لرجل منا كلمة فلطمها. فغضب سويد وقال : لطمت وجهها ؟ لقد رأيتني سابع سبعة من اخواني مع رسول الله مالنا الا خادم واحدة فلطمها احدنا فامرنا رسول الله فاعتقناها. البر، بضم الباء، القمح. — حديث اخرجته ابو داود في السنن⁽⁴³⁾.

من لطم مملوكه فكفارته ان يعتقه.

— حديث مقارب اخرجته الخطيب في تاريخ بغداد⁽⁴⁴⁾.

من ضرب عبده في غير حد حتى يسيل دمه فكفارته عتقه
وهناك جملة اخرى من الاحاديث بشأن تعذيب الحيوان. منها :

— حديث سعيد بن جبير اخرجته الدراري في السنن⁽⁴⁵⁾.

خرجت مع ابن عمر في طريق المدينة فاذا غلمة يرمون دجاجة. فقال ابن عمر : من فعل هذا ؟ فتفرقوا.. فقال : ان رسول الله لعن من مثل بالحيوان

— حديث ابو ايوب الانصاري اخرجته الدراري وابو داود⁽⁴⁶⁾.

سمعت رسول الله ينهى عن قتل الصبر فوالذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صبرت. قتل الصبر في الاصل هو الاعدام وهنا يعني القتل البطيء بجعل الانسان او الحيوان هدفا للسهام وغيرها وهو المقصود بالتحريم.

ولهذا الحديث صيغة اخرى في صحيح مسلم تفيد ان رسول الله نهى ان تُصبر البهائم، وثالثة في سنن الدراري عن ابن عباس تفيد أن رسول الله نهى عن الجمجمة اي المصبورة⁽⁴⁷⁾.

ان هذه الاحاديث تحظى بتوثيق علماء الجرح والتعديل من حيث السند، ولم يرد بشأنها ما يثير الشك في المصادر التي تناولت الاحاديث الموضوعة او الضعيفة. لكن توثيق السند، رغم اهميته، ليس حاسما في تصويب الرواية. ونحن نضع في حسابنا : (1) اتجاهات الفرق المعارضة واهل الورع الذين وقفوا ضد الارهاب وما يحتمل ان تنبئه من الحاجة الى مبادئ شرعية تدعم موقفهم. وفي تاريخ الحديث امثلة كثيرة على ذلك. (2) وقائع المثلة في السيرة. وهي تعارض منطوق الاحاديث المذكورة. وقد جرى المستشرقون على الاستفادة من مثل هذا التعارض للتشكيك بالاحاديث. وثمة مع ذلك حاجة مماثلة لدى الطرف الرسمى الى شرعية سياساته يمكن ان تقف وراء رواية هذه الوقائع وتحضنها لنفس القدر من التشكيك. وربما اتبينا في ضوء هذا المعيار الى اختلافات متقابلة يصعب الترجيح بينها. على اني لا ارى مسوغا لتصميم احاديث يمكن ان تغرى به الرغبة في تجاوز أي من هذه الروايات، التي نقلت الينا في مصادر معتمدة لا يصح احضاعها للتشكيك الاعناطي. وتعارض التوجيه والممارسة لا يكفي هنا للترجيح بالنظر لاختلاف الدوافع والظروف التي تحكم كلا منهما، ولان منحى الانفصام بين الفكر والسلوك، كخط سائد في تاريخ الوعي البشري، يمنع من المعايير بينهما. مما شك. م. ش.، فقد تقبل الفقهاء هذه الاحاديث واعتبروها نصا في تحريم المثلة. ونبت

على ذلك جملة من الاحكام الفقهية تناولت قضايا التحقيق والعقوبات وقوانين الحرب سلم بها في السطور التالية..

وسائل الاعدام :

لم يتطرح الفقهاء المسلمون الى يوم تلغى فيه عقوبة الاعدام، مفترضين الضرورة الابدية للعقوبة ما دام الانسان مزيجاً من الخير والشر، وانما تداولوا حديثنا نبويًا يقول اعف الناس قتيلاً اهل الايمان. اي ان المؤمن اذا اضطر الى القتل نفذه بأقل الوسائل ايلاًما للقتيل. وقد استنتج منه ابن تيمية ان القتل المشروع هو ضرب الرقبة بالسيف ونحوه لأن ذلك اوحى أنواع القتل — يقصد اسرع بحيث لا يعذب المحكوم بالقتل⁽⁴⁸⁾. وينبني على ذلك ان الاعدام يجب ان ينفذ بالسيف ما دام الوسيلة الاقل ايلاًما، فاذا وجدت وسيلة اخرى حلت محله (X) وهو ما يستفاد من الحديث. ولم يلتفت الفقهاء الى تعارض هذا الحكم مع حكمين بالقتل يقتزمان بالتعذيب اولهما حكم قطاع الطرق المنصوص عليه في القرآن بقطع اليدين والرجلين والصلب. وهو يقتضي قتلهم بهذه الطريقة، الا ان جمهور الفقهاء جعلوا الصلب بعد القتل وقد أوله ابن تيمية برفعهم على مكان عال ليراهم الناس ويشتهر امرهم⁽⁴⁹⁾. الحكم الثاني هو رجم الزاني المحسن — اي المتزوج — وينص هذا الحكم على الرجم حتى الموت. وهو مأخوذ من الشرع اليهودي. وقد اثار حكم الرجم التباسات ناشئة عن شاعته من جهة، وعدم النص عليه في القرآن من جهة اخرى فانكرو فريق من المسلمين بينهم الخوارج وتساهل اخرون في تنفيذه. ويبدو ان القائلين به شعروا بالحاجة امام الانكار الى توكيده ورده في الكتاب والسنة فاعتبروا حكم الرجم منصوصاً عليه في آية منسوخة التلاوة باقية الحكم. ونص الآية كما ترد في مصادر التفسير منسوبة الى عمر بن الخطاب :

والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم.

وقد نسخت تلاوة الآية برفعها من القرآن مع بقاء حكمها. ولا سبيل الى البت في صحة هذه الرواية لان اسلوب الآية المدعاة من الركافة بحيث يصعب القول انها صدرت عن نفس مصدر القرآن. اما في السنة فان مصادر الحديث والسيرة اشتملت على وقائع نفذ فيها الحكم على يد النبي، وبعض الاحاديث التي تصرح به، مما يعزز الاعتقاد بوروده كحكم شرعي منصوص عليه في الاصول. ونظراً لتحريم الاجتهاد في موضع النص، لم يكن ميسوراً اعلان رأي ما بشأن هاتين العقوبتين. ولعل الفقهاء، قد وصفوها على ملاك الاستثناء من حكم الحديث، وهو عام في سائر احكام الاعدام التي قال الفقهاء بوجوب تنفيذها بالسيف. ويبدو القمك بهذا الحديث موجهها ضد وسائل الاعدام التي شاعت بعد الراشدين، وهي الاعدام بالتعذيب. وبناء على نفس الاعتبارات حرم الفقهاء الاعدام بالنار. وقد استندوا الى حديث هبار بن الاسود، ولم يجعلوا قرارات ابي بكر سابقة وانما اعتنقوا له باحتمال عدم سماعه بالحديث. كذلك لم يعتدوا برواية البلاذري عن علي بن ابي طالب بشأن المرتدين لا سيما وان هناك روايات تفيد ان كلا من ابو بكر وعلي نهي عن المثلة وشدد

(X) بناء على هذا المبدأ نفذ عقوبة الاعدام في ايران الاسلامية رمياً بالرصاص بدلاً من السيف او المشنقة. اقول ذلك مع الاحتفاظ برأى في هذه العقوبات.

التعذيب مقابلة بالمثل :

اخرج الترمذي في باب الديات من صحيحه ان يهوديا قبض على جارية محلاة فرضخ رأسها بحجر واحد ما عليها من الحلبي. وقد ماتت الجارية. وقبض على اليهودي فأمر النبي فقتل بنفس الطريقة، رضخ رأسه بين حجرين. وعقب الترمذي على الخبر :

حديث حسن صحيح⁽⁵²⁾. والعمل على هذا عند بعض اهل العلم، وهو قول احمد واسحق، وقال بعض اهل العلم لا قود - قصاص - الا بالسيف.

يبنو من هذا الحادث، وخبر القرنين، جواز القتل تعديبا على سبيل المقابلة بالمثل. وقد صرح ابن تيمية بذلك لكنه قال ان الترك افضل⁽⁵³⁾. وينقل عن ابي بكر عدم جواز المقابلة بالمثل في العلاقات الخارجية وقد اورد الأقسراني عن عقبة بن عامر الجهني انه قدم على ابي بكر برأس لأحد بطارقة الروم فانكر ذلك. فقال له انهم يفعلون ذلك بنا. فاجاب : فلا استنان بفارس والروم⁽⁵⁴⁾. وقال الاقسراني في معرض ذلك انهم حرموا حمل رؤوس الكفار لانه امثلة. كذلك يتفق الفقهاء على عدم جواز المقابلة بالمثل في مسألة الرهائن، وهي ان يكون لدى المسلمين وعدوهم رهائن متقابلة، فاذا قتل العدو رهائن المسلمين لم يجز قتل رهائن الكفار وانما يحبسون حتى يسلموا أو يصيروا ذمة - أي يقبلوا رعية الدولة الاسلامية - وعندئذ يُخلى عنهم⁽⁵⁵⁾. ومرد الجواز هو المسؤولية الفردية عن الفعل الجنائي مما يدخله في باب الفصاص، وهي حالة اليهودي الذي رضخ رأس الجارية. اما حمل الرؤوس وقتل الرهائن فداخلة في الفصاص الجماعي، وهو ممنوع في الشريعة بنص القران :

ولا تزر وازرة وزر اخرى...

مالم يثبت ارتكاب الرهائن جرائم توجب العقوبة وعندئذ يعاقبون قصاصا على فعل صدر منهم.

التعذيب دون القتل :

حرمه الفقهاء بجميع اشكاله استنادا الى النهي العام عن المثلة ويشمل ذلك تعذيب الاعتراف والعقوبة وتعذيب العبيد. وفيما يتعلق بالاول ابو يوسف ان الاعتراف الناشئ عن ضرب المتهم وتعذيبه لا يعتد به⁽⁵⁶⁾. وهو ما قاله المحقق الحلبي في باب الحدود من المختصر النافع بشأن السارق اذا اقر بالسرقه تحت الضرب فانه لا يقطع. وفرق بعض الفقهاء بين ضرب المتهم وتعذيبه بالوسائل الاخرى، فحرموا الاحيرة اطلاقا وتسامحا في الاول. فقد اجاز ابن تيمية ضرب اللصوص لاستخراج الاموال منهم⁽⁵⁷⁾ ووضع المارودي قاعدة عامة بشأن الضرب تضمنت جوازه مع قوة التهمة، اي ان تكون هناك دلائل ترجح صدور الفعل عن المتهم. على ان يكون ضرب تعزير لا ضرب حد، اي دون القدر الأدنى للعقوبات الشرعية وهو اربعون سوطا. ووضع للضرب هدفين : أن يضرب ليصدق عن حاله وان يضرب ليقر. والاول هو ان يقده اجابات صحيحة عن امور اخرى يحتاج المحقق الى معرفتها في مجرى التحقيق. فاذا ضرب هذا الغرض اخذت افادته بنظر الاعتبار، اما اذا ضرب ليقر فان اقراره لا يصح. لكن المارودي يفترض حالة ثالثة وهي ان يضرب ليصدق عن حالة فيتجاوز ذلك الى الاقارادون ان يكون

هو المقصود من الضرب. وعندئذ يقطع ضربه ويستعاد افراه. فاذا بقي على الاقرار أخذ به، واذا انكر جاز للمحقق ان يعمل بالاقرار الاول ولكن مع الكراهية⁽⁵⁸⁾. وهنا يتسامح الماوردي فيعطي المحقق فرصة للاستفادة من الاقرار بالضرب على ان يكون الغرض من الضرب هو الاعبار عن اموره العامة وليس الاقرار بالثمة.

التعذيب للعقوبة غير مسموح به خارج العقوبات المنصوص عليها. وقد اعتبر الفقهاء ما صدر عن الحكام المسلمين بعد الراشدين مخالفا للشرع، لاسيما في الجرائم السياسية والمخالفات التي تمس شخص الحاكم. وقد عني الفقهاء بهذه المعصنة اكثر من غيرهم من فئات المثقفين المسلمين، لعله بحكم اختصاصهم القانوني، وتحتوي مصادر الفقه والحديث مادة وفيرة مضادة للتعذيب، ربما ستكون اكثر اشراقا لو ان الفقهاء تجرؤوا على اعادة النظر في بعض العقوبات الشرعية كأثرجه والقطع لما فيها من عناصر المثلة. وقد مر بنا مع ذلك انهم اختلفوا حول الرجم حيث انكره فقهاء الخوارج، ووضع غيره لتفيذه شروطا تؤدي مرادها الى تقليص مداه فقد اشترطوا لثبوت الزنا اربعة شهود، وهو شرط اصلي في الشريعة لكن معظم الفقهاء ذهب الى ابقائه بشرط اضافي، وهو ان يكون الشاهد قد رأى فعل الزنا عيانا، أي « ان يرى الميل في المكحلة » كما عبروا عنه، دون التوقف عند افيشة الظاهرة للجماع. ومن المؤكد ان ذلك لا يمكن ان يتبنا للمشاهد حتى في حدائق اوربا العامة، ناهيك عن ان يكون في المجتمع الاسلامي! وعقوبة الرجم هي للزنا المحصن، المتزوج، اما العزاب فيعاقبون بالجلد مدة سوط. وقد وضعت للجلد شروط تخفف من اضراره هي⁽⁵⁹⁾ :

- 1 — ان يجلد سوط خفيف بين الشدة واللين ولا يجوز ان يكون جديدا
- 2 — ان لا يجرد من ثيابه الا ما كان منها سميكا كالقرو
- 3 — لا يقام في الحر الشديد والبرد الشديد وانما عند اعتدال افواء
- 4 — تجنب المواضع المهلكة كأثرجه والبطن
- 5 — ان يضرب قاعدا مع عدم امد والغل والقيد
- 6 — يجوز تقسيط الخدات الى خمسة ايام.

مع هذه الشروط لا يبقى للجلد من مفعول سوى دلالاته الادبية المتعارضة مع كرامته الانسان وهو ما ادى بالقوانين الحديثة الى ابعاده في معظم المجتمعات.

وللفقهاء تعديلات اضافية هذه العقوبات، فقد قال ابوحنيفة ان السكران لا يجلد الا اذا بلغ في سكره حدا لا يفرق بين زوجته وامه او بين السماء والارض. ومن النادر ان يشهد سكرانا من هذا الضرار. وقال الفقهاء ان السارق لا يقض الا اذا سرق من مال محرز. وانحرز ان يكون مقلدا او مدفونا ولذلك لا يقض من سرق الكعبة مثلا لعدم توفيق الاحراز. كما لا يقض سارق البساتين والزرور وكذلك من سرق من حرز هتكه غيره، والسارق من الجيوب (النشال او الطرار)⁽⁶⁰⁾. ولا يستفاد من ذلك اذاحة السرقة في هذه الامور ومقصود هو القطع فاذا لم تتوفر شروطه عوقب السارق بعقوبات اخف كالسجن او التعزير. ويروي امام الحرمين في « مغيب الخلق » عن ابي حنيفة انه قال من استاجر امرأة ليزني بها لا جلد لان العقد بصير شبة⁽⁶¹⁾. ومناط احكامه هنا هو ان عقد الاستئجار يصبح كعقد الزواج لانه يتضمن ركنين هما المهر الذي يدفع للمرأة في شكل اجرة، والتراضي بينهما على ذلك. ووجد

الاجرة دليل مادي على رضا المرأة. وإذا صح هذا الرأي عن أبي حنيفة فهو يعني إباحة البغاء.. ويجب مع ذلك ان يفهم في ضوء الاتجاه الى تقليص حالات تطبيق العقوبة على الزنا..

وشدد الفقهاء على تعذيب العبيد، وقد استعرضنا بعض الاحاديث المتعلقة بذلك. وهناك اتفاق عام على تحريم الخصاء لانه مثله ويعتبر العبد معتقاً، تلقائياً، اذا خصاه مولاه. كما يعتقد تلقائياً اذا عذبه مولاه على رأي فقهاء الشيعة. وحرّموا الضرب واللطم للعبيد ولكن دون ان يرتبوا عليهما الانعتاق مالم يبلغا حد التشكيل، وهو المبالغة في الإيلام. كما خففت عقوبة الجلد الشرعية على العبد الى نصف مقدارها على الحر في الجرائم التي تستوجبها. لكن الفقهاء لم يحددوا عقوبات معينة للسيد الذي يعذب عبده سوى العتق الذي هو بمثابة غرامة على السيد وتعويض للعبد. وقد اخرج النسائي حديثاً يقول : من قتل عبده قتلناه ومن جعله جعدناه ومن اخصاه اخصيناه⁽⁶²⁾ غير انهم لم يعتبروه نصاً في العقوبة وانما فسروه على سبيل الرجز والتغليب في النبي. ومن هنا اختلفوا في الاقتصاص من قاتل عبده عمداً فأوجبه البخاري وابراهيم التميمي وسفيان الثوري. وقال الآخرون يعاقب بما دون القتل.

في سياق المعارضة الفقهية للتعذيب، دعا المؤرخ السخاوي الى تجنب رواية اخباره، الا ما يضطر المؤرخ الى ابراده منها، بشرط «الاشعار بما يقتضي الانكار اذا امكن حتى لا يكون نظراً لمن يروم فعل مثله وحجة يحتج بها». واورد في هذا المعنى خبراً يفيد ان الحجاج قال لانس بن مالك : حدثني باشد عقوبة عاقب فيها النبي. فحدثه بها. فلما بلغ الحسن البصري ذلك قال : وددت انه لم يحدته⁽⁶³⁾. وانكار الحسن البصري لحديث انس مرجعه الى الخوف من أن يستغل الحجاج تلك العقوبة لتعزيز وسائله الارهابية، أو الاندفاع أكثر في هذا الاتجاه. واعرب ابن الأثير عن الامتناع من هذه الأفعال لكنه أدلى برأي مغاير لرأي الحسن إذ دعا إلى تدوين أخبار الظالمين حتى يعلموا.. إن إخبارهم تنقل وتبقى على وجه الدهر فرمما تركوا المظلم لهذا ان لم يتركوه لله..⁽⁶⁴⁾ وهنا خلافاً في المقصود بالرواية بين الحسن وابن الأثير لم يلاحظه السخاوي، فابن الأثير يتحدث عن أفعال الحكام المسلمين والحسن البصري يقصد الرواية عن النبي، وما أورده من إشكال في هذا الخصوص يتعلق بمسألة القدوة، فالحديث الذي رواه انس للحجاج يمكن أن يوفر له عذراً في التماهي مستمداً من السنة، في حين قد يكون تصرف النبي المرؤى عنه مأخوذاً في خصوصياته التي لا تعتبر في عداد السنة. وهناك فرق بين أن يروي خبراً عن حكم عرف بالظلم فتفضحه وخبراً عن نبي مشرع فتضيف مادة الى الشريعة. ويبدو السخاوي مع هذا حذراً من أن يستفيد الحكام من رواية وسائل التعذيب فيطبقوها وهو المستفاد من قوله « حتى لا يكون ذلك تطرفاً لمن يروم فعل مثله ». وينسحب هذا الحذر على دراستنا هذه لولا أنني مطمئن الى أن فن التعذيب الحديث الذي صدره الينا الغربيون يعني حكامنا عن الرجوع الى التراث..

إضافة للمقارنة :

من أجل تكوين فكرة تقريبية عن مستوى التعذيب في الاسلام نورد أمثلة من التعذيب لدى بعض الأمم الأخرى.

1 - الخورقة والتقطيع :

عرف به الأشوريون، الذين تميزوا بوحشية استثنائية من بين الشعوب السامية الأخرى. وكانوا يقتلون أسراهم باجلاس الأسير على خازوق وقطع يديه ورجليه. ولم تعرف الخورقة في العصور الإسلامية وإنما أدخلها العثمانيون واتخذوها وسيلة رسمية لتنفيذ حكم الإعدام.

2 - الإعدام حرقاً :

انتشر في عصور أوروبا الوسطى. وقد أعدمت بهذه الطريقة جان دارك على يد الإنكليز. وأعدم بها بعض الفلاسفة بأمر الكنيسة في العصور الوسطى وعصر النهضة. كما فرض الإعدام حرقاً على السحرة، ويذكر ول ديورانت أن كالفن أعدم بالنار في عام واحد 14 امرأة امهمهن مجمع كرادلة جنيف بتحريض الشيطان على جلب الطاعون للمدينة⁽⁶⁵⁾.

3 - الإعدام شياً :

ذكر فرديك انجلز في « حرب الفلاحين » ان دوشا قائد فلاحى هنغاريا عام 1514 اسر بعد القضاء على ثورته فشوى على مقعد مسجور. وبعد ان تم شيه خير اتباعه من الأسرى بين الأكل من لحمه أو شويهم على طريقته. وقد استجاب بعضهم للأكل خلاصاً من الشى⁽⁶⁶⁾. وفي ألمانيا ربط القائد الفلاحى جاكلين رورباخ الى عمود واحيط بنار هادئة حتى مات مشوياً⁽⁶⁷⁾. وهذه الطريقة يستعملها العراقيون في الوقت الحاضر لشي السمك المعروف عندهم بالمسقوف. وبالطبع فان السمك المسقوف لا يشوى حياً ويحرص العراقيون على التأكد من موت السمكة قبل وضعها أمام النار متأثرين في ذلك بالتعاليم الإسلامية التي تشدد على عدم ايلام الحيوان.

4 - سلخ الجلود :

انتشر في التبت على نطاق واسع ضد الاقنان واستمر حتى تحرير التبت عام 1956. وقد رأيت بنفسى نماذج من الجلود المسلخة حديثاً حفظت في متحف معهد القوميات بمدينة بكين عام 1977.

5 - الصلم والجدع والسمل...

استعملها الاقطاعيون الأوربيون ضد فلاحهم. وذكر انجلز في كتابه الأنف انها كانت متداولة بكثرة في الاقطاعات الى جانب وسائل أخرى كالتربيع أي تقطيع الجسم الى أربعة أجزاء وانفاذ الأسيخ الحمماة في الجسد⁽⁶⁸⁾.

6 - قنطرة النار ..

فكرة صينية قديمة ترجع الى العصور القبمليلاية. وتم بحفر جفرة واسعة تملأ بالجمر وتعد عليها قنطرة من نحاس تلامس الجمر حتى تسخن. ويؤتى بالضحية فيؤمر بالعبور على

القطرة حافيا ؛ فرما تحملت قدماه النحاس المحترق فاجتاز القنطرة، وربما عجز فالقى بنفسه في الجفرة ليموت مشويا.

7 — وسيلة لتعذيب النساء :

التعذيب للجباية استخدمه الانكليز في الهند ضد الممتنعين عن دفع الضرائب من الفلاحين. وكانوا يشركون النساء في التعذيب بأن يحشروا قططا صغاراً في صدورهن. والتعذيب للجباية لا يتطلب وسائل استثنائية تزيد على ذلك. اما التعذيب للأعراض الأخرى فلم يخضع لقيود معينة في المستعمرات، وإلى القارىء هذا النص من رسالة كتبها أنجلز إلى ماركس في 1 كانون الأول (ديسمبر) 1865 حول أعمال الانكليز في جامايكا⁽⁶⁹⁾ :

إن كل برید جديد يحمل أخبارا أبعث على الدهول عن الأفعال المدنية المقترفة في جامايكا.. ورسائل الضباط الانكليز عن مآثرهم البطولية ضد العبيد العزل لا تقدر بتمن. ان روح الجيش البريطاني قد ظهرت أخيرا في كل عريها دون حياء البتة... وأشار أنجلز إلى أن الجنود الانكليز كانوا يتخذون من التعذيب وسيلة للتمتع.

ومن المفيد ان نغم هذه الاضافة بتعليق من وليم هويت اقتبس ماركس في رأس المال⁽⁷⁰⁾: « ان الإرهاب المنطوق والأعمال البربرية التي يرتكبها ما يدعي بالجنس المسيحي في كل بقعة من الدنيا وبحق كل شعب تمكن من اخضاعه لا تدانيها فظاعات أي جنس آخر مهما بلغت فظاظته ومهما بلغ جهله ومهما كان من الاستخفاف بالرحمة والحياء في أي عصر من عصور الأرض..»

هوامش

(1) التاريخ — 176/4 القاهرة 1929.

(2) اللباب في تعذيب الانسان لابن الأثير. القاهرة 1257، 85/2.

يجب عدم قبول رأي السمعاني في سبب العقوبة لأن رشيد المهجري من أصحاب علي بن أبي طالب وقد قتل لنشاطه الممائل للمعارضة الشيعية. ولم يكن القول بالرحمة قد ظهر في ذلك الوقت. والسمعاني يصدر في هذا الاتهام عن منبع المؤرخين السنة الذين جروا على تغطية القتل السياسي بنهم الفروق والزندقة. (3) كان القول بالقدر موجها ضد جبرية الأمويين، وكان لغيلان نفسه موقف سياسي ضمن المعارضة الإسلامية للحكم الأموي، وقد انضم إلى عمر بن عبد العزيز فعينه لبيع الأموال المصادرة من الأمويين. وكان غيلان بنادي عليها متشعبا : تعالوا إلى متاع الظلمة ! تعالوا إلى متاع الحونة ! وقد اختفى بعد وفاة عمر إلى أن قبض عليه في خلافة هشام وأعدم.

442/5 (4)

127/6 (5)

عند اليعقوبي انه قتل مئة ألف. وهو أقرب إلى المعقول. انظر 86/2

14/6 — (6) نفسه

- (7) انظر الفصل المتعلق بمقتل عيد الله بن الحسن وأولاده.
- (8) الطبري 526/6. والضحية هو بشر بن الليث أحد الخارجين على الرشيد.
- (9) أورد الألبشبي في المستطرف احصائية بمخارج السواد في أيام عمر بن الخطاب والحجاج وعمر بن عبد العزيز توخى بها تسجيل اثر العدل والجور في ذلك. وهي :
- عمر بن الخطاب 137 مليون درهم (عند الماوردي 127 مليون)
الحجاج 18 مليون درهم.
عمر بن عبد العزيز السنة الأولى 20 مليون.
السنة الثانية 60 مليون.
- وفسر المهبط في زمن الحجاج بفشمة وظلمه. انظر ج/101.
- وقال المسعودي في « التنبيه والأشراف » ان الحجاج تولى العراق وخارجها مئة ألف ألف درهم فلم يزل بعنته وسوء سياسته حتى صار خارجها خمسة وعشرين ألف ألف. ص. 274. وهو نفس الرقم الذي اشته اليه في تاريخه. ج/2/106.
- (10) الأغاني طبعة لجنة النشر النشر 24/242.
- (11) تاريخ اليعقوبي 2/122.
- (12) السهيلي — الروض الأکف 2/361.
- (13) ابن عبد البر . الاستيعاب 2/633.
- (14) ابن الأثير — الكامل في التاريخ . ج/4. وقد ورد فيه لعنه عاشق كتب الى حبيبتة:
لولا مخافة بشر أو عقوبته وان ينوط في كفى مسمار
اذن لعطلت نفري ثم زرتكم ان الهب لمن يباه زوار
- عطلت نفري : كناية عن الحرب من جهة القتال. والثغور هي خطوط الحماة مع دار الحرب وكانت بمثابة الحدود الرسمية للدولة الاسلامية.
- (15) هذا هو المروي في المصادر التي ترجمت للنعمان. وقد نسب ابن خنجر في « الخيرات الحسان » هذا الاجراء الى المنصور وقال انه مات بعد الجلد بخمسة أيام. ومن المعروف ان المنصور سجنه ولم يجلده وأنه مات في السجن مسوماً كما ترجمه رواية أخرى لابن حجر.
- (16) الديروري — الاخبار الطوال ص. 217.
- ابن طائوس — فرحة الفري بياران (حجر) 1311 ص. 5. نقلا عن « مقتل امير المؤمنين » للثقفى.
قال : نقلته عن نسخة عتيقة تاريخها 355هـ. وابن طائوس من رجال القرن السابع.
ابن الأثير — أسد الغابة طهران 1322هـ. 4/385.
- (17) الكامل في التاريخ 7/151.
- (18) نفسه 10/151.
- (19) تاريخ الطبري 2/488، 490، 491.
- (20) ابن النديم — الفهرست ط. فلوجل 178.
- قال ابن النديم : طلل المنصور دمه لما فعله في شرط عيد الله بن علي. وكان ابن المقفع قد حرر الامان الذي اعطاه المنصور لعنه عبد الله وضمنه شروطا باهظة تقطع عليه سبيل نقضه.
- (21) الطبري 8/165.
- انظر كذلك : ابن النديم ص. 190.
- (22) الطبري 8/207.
- (23) نفسه 8/230.
- (24) نفسه 7/340.
- (25) ابن هشام — السيرة ط. محمد صبيح 2/229.
- ابن كثير — البداية والنهاية ط. القاهرة، 1932 ج. 4/197.
- (26) تاريخ الدولة العباسية لمجهول. ط. دار الطليعة بيروت. فصل : ابراهيم الامام.

- (27) الطبري 369/5.
- (28) نفسة 563/5.
- (29) المقرئى — اتمام الخفاء — القاهرة 1947 ص. 221.
- (30) الخبىر — مخطوطة المتحف البريطانى رقم 2856 or
ذكر ابن حبيب انه كان لايسار بين يديه بحرية ولا جماعة للشرطة. وهو ما صار اليه مدرء الشرطة فيما بعد.
- (31) انساب الاشراف 188/5.
- ويرد في اللباب لابن الأثير ان عقوبة ابن سبأ لم تكن الاحراق بل النفي الى المدائن 527/1.
- (32) المسند 4/329، 432، 436، 439، 440، 445.
- سنن الدارمي في ط. كافور بالهند 1293 هـ. ص. 302.
- (33) المسند 4/307.
- (34) نفسه 4/346.
- (35) نفسه 4/428.
- السيرة 2/87.
- (36) صحيح مسلم 8/32.
- سنن ابو داود — باب الجهاد. 11.
- (37) السيرة 2/409.
- الترمذي — باب في النهي عن المثلة. قال عن الحديث : حسن صحيح.
- (38) الاستيعاب 2/616.
- ابن هشام 2/649.
- ذيل المذيل (المنتخب) ملحق بالجزء الثاني من تاريخ الطبري.
ابو داود — 79/2. لم يذكر هبارا باسمه.
- (39) تاريخ يعقوبى 2/111.
- نهج البلاغة (محمد عبده) 2/87.
- مفتاح الكعب الأربعة 5/224 عن الكافي
- (40) تاريخ يعقوبى 2/64.
- (41) سنن ابن ماجه ص. 894.
- (42) الاستيعاب 2/594.
- صحيح مسلم 5/91.
- وأخرج أبو داود حديثا في نفس المعنى.
- (43) سنن أبو داود — باب الحدود.
- (44) تاريخ بغداد — 162/8.
- (45) سنن الدارمي 253.
- (46) نفسه 253.
- سنن أبو داود — باب الجهاد.
- (47) صحيح مسلم 6/72، 73.
- الدارمي 253.
- (48) السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية ص. 77 — 78.
- (49) نفسه 78.
- قال ابن تيمية ان بعض الفقهاء قالوا بالقتل أثناء الصلب خلافا لقول جمهورهم.
- (50) المختصر النافع في فقه الامامية ص. 32.
- (51) أورد الطبري كتابين من أبي بكر الى المهاجر بن أمية قائد الجيش المبعوث لليمن في حروب الردة وقد

بلغه أنه عذب مغنيين عنت احدهما بهجاء النبي والأخرى بهجاء المسلمين. في الكتاب الأول استصغر أبو بكر عقاب المغنية وقال ان حكمها هو القتل لأن حد الانبياء ليس يشبه الحدود. وفي الثاني استعظمه قائلاً : ان كانت ممن تدعي الاسلام فادب وتقدمة دون المثلة وان كانت ذمية فبا صفحت عنه من الشرك اعظم. واحتتم الكتاب بالنهي عن المثلة الا في قصاص. 550/2.

وأورد ابن سعد في « الطبقات » ج 2، ق 2، ص. 23، والطبرسي في « إعلام الوری » ص. 12 وصية لعلي بعدم تعذيب ابن ملجم والاكتفاء بقتله قصاصاً.

(52) الحديث الحسن الصحيح، من مصطلحات الترمذي، ويقصد به الحديث الموثق السند الخالي من المطاعن والمغتات، وهو شرط الصحيح، ولكن الوارد من طريق واحد وهو شرط الحسن. فهو حديث حسن في مرتبة الصحيح.

(53) السياسة الشرعية ص. 78.

(54) سياسة الدنيا والدين - لسعيد بن اسماعيل الأفسراني الحنفي. مخطوط في مكتبة الأوقاف ببغداد رقم 640. ورقة 38.

الاستبان : الاقتداء

(55) انظر : ابو يعلى - الأحكام السلطانية. القاهرة 1357هـ ص. 33.

أبو عبيد - الأموال - القاهرة 1975م. ص. 211.

(56) الخراج ص. 175. القاهرة 1352.

(57) السياسة الشرعية ص. 85.

(58) الأحكام السلطانية ص. 243.

(59) ملخصاً من : تفسير الفخر الرازي.

المختصر النافع.

المحاضرات والمحاورات (مخطوطة تنسب للسيوطي في مكتبي باريس الأهلية وأوقاف بغداد). لم ينته الفقهاء الى الفارق الكبير بين عقوبة الرجم وعقوبة الجلد المقيدة بشروطهم، رغم ان الحرية من طبيعة واحدة ولا تختلف الا في ظروف مرتكبيها، حيث اعتبر الزواج طرفاً مشدداً. والظرف المشدد في قوانين العقوبات لا يكون سبباً لتخفيف نوعي في اصل العقوبة.

(60) انظر ابواب الحدود في المختصر النافع واحكام الماوردي السلطانية.

(61) مفيت الخلق في ترجيح القول الحق. القاهرة 1934 ص. 44.

(62) انظر : ابو يعلى ص. 33.

أبو عبيد ص. 211.

(63) سنن النسائي 20/8.

(64) الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ. بغداد 1973 ص. 127.

(65) الكامل في التاريخ 124/8.

(66) قصة الحضارة 230/6/3 ترجمة محمد بدران.

(67) حرب الفلاحين. الترجمة العربية ص. 118.

(68) نفسه ص. 158.

(69) نص الرسالة في مجموعة « في الاستعمار » المشار اليها في متن المقال.

(70) رأس المال - الطبعة الانكليزية لندن 1970 ج 1 ص. 703 - 704 تعليق هويت مأخوذ من كتابة

« الاستعمار والمسيحية »

(هـ) العنوان من وضع هيئة التحرير.